

## أوراق إستراتيجية

### المعارضة السورية

بقلم جوشوا لاندس وجو بايس؛ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا؛ (رباعية واشنطن، شتاء

٢٠٠٦-٢٠٠٧)

على مدى عقود، كانت السياسة الأميركية تجاه سوريا مركزة بكل قوة على الرئيس السوري حافظ الأسد، وذلك منذ العام ١٩٧٠ وحتى العام ٢٠٠٠، ليعقبه ابنه بشار. ولأنهم إعتبروا المعارضة السورية ضعيفة للغاية ومعادية لأميركا، فضّل المسؤولون الأميركيون العمل مع نظام الأسد، وبذلك لم يكن لواشنطن علاقات مع المعارضة السورية الى حين غزوها للعراق في العام ٢٠٠٣. وحتى في ذلك الحين، فإن إدارة بوش لم تتواصل سوى مع معارضي النظام السوري المتمركزين في واشنطن. وكانوا يفتشون عن نظير سوري لأحمد الشلبي، زعيم المعارضة العراقية الموالي للأميركيين والذي ساعد على إنشاء قضية لغزو العراق.

ولم تكن واشنطن مهتمة بالحوار مع الإسلاميين الذين يُعتبرون المعارضة الوحيدة ذات القاعدة الشعبية المؤكدة في سوريا. أما بما يعود للمعارضة العلمانية في سوريا، فقد إعتبر مسؤولو السفارة الأميركية في دمشق بأنها لا تملك سوى "قاعدة ضعيفة"، إذ لا قاعدة جماهيرية شعبية لها أو إرتباط بالشباب السوري. كما أنّ الإتصال بين أعضاء المعارضة ومسؤولي السفارة يمكن أن يكون خطراً على معارضي النظام ويتركهم عرضة لتهم الخيانة. ولهذا الأسباب، لا تزال الأرض المعقدة والمهمة لشخصيات المعارضة داخل سوريا منطقة عذراء.

وبالرغم أنّ وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس كانت قد أصرت على أنّ واشنطن لا تسعى الى تغيير النظام في سوريا، وإنما الى تغيير سلوكه فحسب، فإنّ دمشق لم تكن واثقة مطلقاً بأنّ إدارة بوش لا تخطط لتغيير النظام. وكانت العلاقات السورية-الأميركية قد بدأت بالتدهور بسرعة عقب الغزو الأميركي للعراق، الذي عارضته سوريا بعنف.

ويأتها سوريا بدعم الإرهاب في العراق وأماكن أخرى، قامت واشنطن بفرض عدد من العقوبات على سوريا في أيار ٢٠٠٤. وبعد ثلاثة أشهر، ضغطت سوريا على البرلمان اللبناني لكي يتجاوز بنود دستوره ويعيد تعيين إميل لحود، وهو حليف سوري، لثلاث سنوات إضافية كرئيس للبنان. وفي رد على ذلك، تعاونت الولايات المتحدة وفرنسا على رعاية إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩، الداعي لإنسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، من ضمنها سوريا؛ نزع سلاح الميليشيات، الذي يشمل حزب الله، الحليف الشيعي اللبناني لسوريا؛ وإجراء إنتخابات رئاسية لبنانية خالية من الضغط الخارجي. وكانت واشنطن مصممة على كسب لبنان وإخراجه من نطاق النفوذ السوري كجزء من سياستها لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير، كما كانت سوريا مصممة تماماً هي الأخرى على عدم السماح بخروج لبنان عن سيطرتها.

وقد إغتيل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت، وذلك في ١٤ شباط ٢٠٠٥، ولخت الولايات المتحدة فوراً الى أن اللوم يقع على دمشق بخصوص جريمة القتل، وذلك بسحبها سفيرها في اليوم التالي على الإغتيال. لكن ذلك تم فقط بعدما قامت بتسليم ملاحظة للأسد تعبر فيها عن "إستياها العميق" بخصوص إغتيال الحريري.

أما في لبنان، فقد خرجت تظاهرات ضخمة معادية لسوريا تطالب بإنسحاب الجيش السوري، والتي أصبحت تُعرف لاحقاً بثورة الأرز. وبغضون شهر واحد، ومع ثورة لبنان الشعبية المتزامنة مع الضغط الخارجي، أُجبرت سوريا على سحب جيشها من لبنان، ما أنهى ٣٠ عاماً من الوجود العسكري السوري هناك. وفي أيلول ٢٠٠٥، أصدرت الأمم المتحدة تقريرها الأولي الذي يزوج سوريا في جريمة القتل ويسمّي اقارب للرئيس الأسد نفسه. وجعل التقرير الجريء القصر الرئاسي في دمشق بحالة من الإرباك ما جعل القادة الغربيون يتوقعون إنتفاخ الحبل حول عنق النظام السوري.

أما المعارضة السورية، فلم ترد تفويت اللحظة التاريخية إذا ما كان ذلك سيؤدي إلى سقوط النظام. وبسبب تشجّعهم وحماسهم من نتائج ثورة الأرز والضغط الخارجي على دمشق، بدأ قادتها بمحاولة جعل أنفسهم بديلاً قابلاً للحياة عن النظام، حيث كافح قادة اليسار الماركسي واليمين الإسلامي للثور على أرضية مشتركة تتعلق بالحرية والديمقراطية لإنشاء إئتلاف واسع بقصد مكافحة النظام. واتصلت المعارضة داخل سوريا بالجماعات المنفية في سلسلة من التسويات التاريخية المصممة لتوحيد صفوفها، زيادة الضغط على النظام، وإقناع الشعب السوري بأنّها بديل جدير بالثقة.

أما الأمل بأنّ السلطات السورية قد فقدت مرساها وعناصر ثباتها وأمانها وبأنّ النظام سرعان ما سوف ينهار فقد كان لا أساس له. فالأسد لم يتحول فقط ليكون خصماً عنيفاً وحاد الذكاء على غير ما كان متوقّعا، وإنما بدأ الضغط على سوريا بالتضاؤل، أيضاً، خلال العام ٢٠٠٦. ولا تزال هناك أسئلة عدة: من أين أتت المعارضة؟ هل تشكل تهديداً جدياً للنظام في دمشق اليوم؟ ماذا يجب أن تفعل واشنطن الآن؟

#### تحليل متصل لمعارضة إنشقاوية

في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠، وبعد ٣٠ عاماً من الحكم، مات الأسد. وقد عبّر منشقّ سوريّ عن المزاج عندما علق بالتالي: "لقد مات الرجل القوي، الآن لدينا فرصة". أما إرتقاء ابنه للسلطة فقد أُنشأ الآمال بمباشرة القيادة بإصلاح سياسي ضروري جداً، ما أدى إلى ما أصبح يُعرف بـ "ربيع دمشق".

وبالواقع، كانت الأشهر القليلة الأولى من حكم بشار ناجحة ومزدهرة. ففي خطاب تنصيبه أمام البرلمان، كان متألقاً بسبب "تفكيره الخلاق"، كما أقر بـ "الحاجة الملحة" للإنتقاد البناء، الإصلاح، والحدائثة. وفي تحرك لترقيع العلاقات مع الجماعات الإسلامية وإنهاء الحرب المريرة بين النظام والأصوليين، قام الأسد بإغلاق سجن "المزة" السياسي الذائع الصيت، الذي أصبح رمزاً لوحشية النظام. وقدرت منظمة حقوق الإنسان بأنّ سوريا احتجزت حوالي ٤٠٠٠ سجين سياسي في العام ١٩٩٣. أما الأسد، فقد خفض عدد المحتجزين السياسيين المعروفين الى ٣٠٠-١٠٠٠ شخص بغضون السنوات الأولى من حكمه.

وبشكل فوري تقريباً، بدأ المفكرون السوريون، الذين كانوا يُعتبرون من المخبولين سابقاً، بإظهار إشارات حياة، كما بدأت منظمات حقوق الإنسان ومنتديات النقاش بالانتشار عبر البلاد. وبتجرأهم بما بدا أنه أساس إجتماعي حقيقي للإختلاف بالرأي، بدأ عدد من شخصيات مؤسساتية بارزة- برلمانيين، رجال أعمال، أكاديميين، وقادة معارضة سابقين- بإتخاذ الخطوات والدخول إلى دائرة الوهج الإصلاحية. وأصدر ناشطو "ربيع دمشق" بياناً رسمياً عن طبيعة السياسات والأهداف لإعطاء التوجه مظهراً خارجياً وحدوياً بشأن فيض المطالب الإصلاحية الصادرة عن الشعب السوري المقموع طويلاً. ووقع أكثر من ١٠٠٠ ناشط إجتماعي بيان الـ ١٠٠٠ توقيع وذلك في كانون الثاني ٢٠٠١، الداعي الى إصلاحات سياسية شاملة. وفي الأسبوع التالي، أعلن البرلماني رياض سيف، المنتقد الصريح للنظام، عن تشكيل حركة الحزب السياسي للسلام الإجتماعي. وقد أثبتت هذه التطورات أنّها أكثر مما يطبق النظام.

أما المتشددون، القلقون من تصاعد الإنتقاد وعدم القدرة على السيطرة عليه، فقد باشروا بإتخاذ إجراءات صارمة وهو ما أصبح معروفاً بـ "شتاء دمشق". وأطلق النظام كلابه الهجومية، طاعناً علناً بمصداقية قومية المعارضين، حتى أنه قام بالإعتداء جسدياً على منتقديه. وكان نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، قد حذر قاتلاً بأنّ الدعوات للتغيير قد ذهبت بعيداً وإدعى بأنّ النظام لن يتساهل مع التهديدات التي يمكن أن تقود سوريا الى حرب أهلية. ومع نهاية الصيف، سُجن ثمانية من أبرز قادة المجتمع الأهلي، كما أُغلقت كل منتديات المجتمع الأهلي ما عدا منتدى واحد.

وبالرغم من قصر عمرها، كان لحركة "ربيع دمشق" إنجازات عديدة دائمة، حتى ولو كانت متواضعة. فللمرة الأولى منذ السبعينات، كان بإمكان الأفراد التعبير صراحةً عن وجهات نظر إنتقادية للنظام في الإجتماعات العامة. وأخرجت الحرية الجديدة ناشطين منتشرين وسريين من الظل الى العلن. فحتى ولو إستمرت الخلافات الإيديولوجية، فقد أصبح المنشقون والمخالفين بالرأي أو المعتقد، على الأقل، واعين للوجود الآخر، ودخلت لغة الإصلاح في المناقشات السياسية.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، فقد فشل "ربيع دمشق" بإنتاج أي شئٍ مشابه أو مماثل لمعارضة موحدة. فقد وافقت كل مجموعات المعارضة، تقريباً، على مجموعة مطالب أساسية، ومع ذلك فقد أثبتت حتى هذه الإلتزامات المشتركة بأنها ضعيفة وقليلة الأهمية. إنّ تسخيف الخلافات الإيديولوجية، نزاعات الشخصيات الشهيرة، والتدخل الحاصل من القوى الأمنية التابعة للدولة كلها أمور شكلت خلافات أساسية حول كل شئٍ، بدءاً من السؤال عن حقوق الأكراد الى دور المساعدات الخارجية. وأنتجت هذه المشاكل معارضة منقسمة، غير كفوءة تتألف من رابطات لحقوق الإنسان، أحزاب سياسية، منتديات ولجان مجتمعات أهلي، ناشطين ومفكرين مستقلين، وجماعات إسلامية سرية.

### جماعات حقوق الإنسان

تعمل في سوريا ١٠ منظمات لحقوق الإنسان، ومركزين لدراسات حقوق الإنسان وكذلك سلسلة من الرابطات الصغيرة ذات القضية الواحدة، مثل لجنة تحرير السجناء السياسيين. ولأنّ ليس هناك من مؤسسة داخل الدولة مستوعبة لهواجس هذه المنظمات، فإنّ وظيفتها (المنظمات) الأساسية هي جمع المعلومات حول إنتهاكات حقوق الإنسان وإصدار نشرات صحفية مع إعلانات أو دعوات لإطلاق سراح المحتجزين. فهذه المجموعات هي، وبشكل مثير للجدل، الأجزاء الأكثر فعالية من المعارضة السورية. فتقارير الملفات العائلية المتكررة والمتزايدة مع هذه المنظمات هي مؤشر عن الثقة التي بنتها هذه المنظمات مع شرائح مستهدفة من الأهالي. وأصبحت هذه العائلات أكثر تفهماً لعمليات التواصل، مغذيين المعلومات المتدفقة والمستمر للمنظمات الدولية غير الحكومية، لتردع بذلك أشد الإنتهاكات سوءاً.

ولسوء الحظ، فإنّ هذه الجماعات لا تخلو من حصتها من المشاكل. فالعضوية مسألة تافهة وغير جدية. ومن بين المنتمين إليها رسمياً، هناك قسم واحد فقط يشارك بنشاط. فعلى سبيل المثال، كانت كل أبحاث، تقارير، مراسلات، والنشرات الصحفية لرابطة حقوق الإنسان السورية، في العام ٢٠٠٤، من نتاجات امرأة واحدة. فمنظمة حقوق الإنسان السورية منقسمة؛ إن الجزء المركزي للمجموعة مؤلف من ١٠ أعضاء فقط، ولدى المنشقة عنها، عضو واحد مشتبه به، الى حد واسع، كعميل أمني للدولة. فحتى المنظمات المجهزة بفريق عمل أفضل لا تعمل إلا بموازنات ضئيلة بالكاد تكون كافية، معتمدة على رسوم العضوية التي نادراً ما يتخطى مجموعها بضع مئات من الدولارات شهرياً، أو على الثروة الشخصية لمؤسسيها.

وقد قوضت الأزمة المستمرة الممارسات الديمقراطية داخل هذه المنظمات. فالملكية المؤسساتية الحقيقية الوحيدة، غالباً، تكون لمكتب الناشط الشخصي، الأمر الذي يعطيه، أو يعطيها، نفوذاً مفرطاً وغير شرعي بما يتعلق بالعمليات الداخلية للمنظمة. وقد رثا أحد الناشطين من الذين قطعوا علاقتهم مع رابطة حقوق الإنسان قاتلاً بأنّ مؤسسها ومالك مكتبها "أدار الرابطة وكأنها إقطاعية شخصية له". إذ ليس

هناك من مجال لإجتماع محاييد؛ فإذا ما انفجر صراع شخصي بين المالك وناشط آخر، فإنّ الأخير مجبر على الإذعان أو الانفصال عن الرابطة.

كما أن هناك صراعات شخصية مختلفة بين المنظمات، وما يثبت ذلك هو قرار منظمات حقوق الإنسان المتعددة مقاطعة التظاهر أمام المحكمة الأمنية الوطنية العليا خلال محاكمة أكنم ناعسي. إذ ليس هناك من مجال، ولو ضئيل، لاجتماع ما كي يظهر أقصى تكاتفه عندما يواجه أعضاؤه محاكمات سياسية مزيفة. فهذه المشاجرات تحد من مسألتي التعاون وتقاسم المعلومات، الأمر الذي يقود الى إستخدامات زائدة عن الحاجة وغير كفوءة للموارد المؤسسية.

### منتديات ولجان المجتمع الدولي

إنّ المجتمع الأهلي في سوريا عبارة عن أرض قاحلة. فحتى في ذروة الحمية الإصلاحية لبيشار الأسد، رفض النظام إعطاء التراخيص للجماعات المعارضة، وإختار بدلاً من ذلك التساهل إزاء عملياتهم غير القانونية الى حين تلمي القناعة السياسية غير ذلك. أما الرابطات الأهلية القليلة التي تم إعطاؤها تراخيص، فهي إما مشاريع مدللة لشخصيات النظام، مثل رابطات التطوير الخاصة بزوجة الرئيس، أو النقابات المهنية، التي تعتبر قيادتها، بالقانون، مستمدة من المواليين لحزب البعث.

وعدا رابطات حقوق الإنسان، فإنّ الرابطات الأهلية الوحيدة الناجية من إجراءات "شتاء دمشق" الصارمة هي لجنة إحياء المجتمع الأهلي، ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي. أما الأهداف المعلنة لهذه الرابطات، فمتعددة الأوجه. إذ من المفترض بها توفير منتدى للتعبير عن وجهات النظر الإنتقادية، وأن تكون أرضاً مرحلية للتجمع معاً وتشكيل منصة موحدة، والعمل كقوة موازنة للطائفية عن طريق تسهيل الحوار بين الجماعات الإثنية والدينية المختلفة.

إنّ أوراق التقرير مختلطة. فمنتدى جمال الأتاسي للقاءات الشهرية يجتذب، ويانظم، مئات المشاركين، الذين هم أكثر من مجرد تظاهرات، وهذا ثابت. إلا أنه لم تصدر عن هذه الإجتماعات نتائج حقيقية وملموسة. وبحسب كلمات لأحد الناشطين: " يعبر الناس عن وجهات نظرهم، ويختلف الآخرون معهم، وعندما ينتهي المنتدى، يذهب الناس الى بيوتهم من دون حلٍ للجدال على الإطلاق. فثلاث ساعات من الأحداث، مرة كل شهر، لن ينتج معارضة موحدة". فالكل نفس الشيء، إذ يوفر منتدى الأتاسي مسرحاً هاماً لشخصيات المعارضة لإيصال صوتهم وصورتهم للعلن. إنّها إشارة لليسار العلماني بأنّ الضمير والوعي الشعبي لم يتم محوه. كما أن المنتدى مفيد للرئيس كدليل على أنه ليس معارضاً بالمطلق لحرية الكلام.

### الأحزاب السياسية

إنّ الأحزاب السياسية هي الرابط الأضعف في المعارضة. وياستثناء الأحزاب الكردية، التي يُشتهر أعضاؤها بأنهم قوميون، لم يقم أي حزب بزرع جذوره في المجتمع. وتبلغ عضوية الحزب اللاتاني والأكثر شعبية أقل من ١٠٠٠ شخص، ما يجعل عدد الأعضاء الفاعلين مبالغ بهم بشكل ضخم من قِبَل العملاء الأمنيين.

ويعكس الاعتقاد الشعبي، لا تعاني سوريا من نقص بالأحزاب السياسية المعارضة. وبالواقع، المشكلة هي أنّ هناك وفرة بهذه الأحزاب، برغم الحقيقة أنّها كلها غير مشروعة تقنياً. إنّ الأحزاب "الفزاعة"، المؤلفة من مقالين أو ثلاثة، تم تشكيلها بتواتر كهذا بحيث توقف الناس عن السير بهذا المسار. وقد تسببت مسألتي الضغوط الأمنية والإفتقار للديمقراطية الداخلية، معاً، بهشاشة الأحزاب وميلها للتمزق والإنشقاق. فعملاء الدولة يخترقون الأحزاب، بسهولة، ويشيرون الخلافات والزاعات الداخلية، كما يشكلون أحزاباً إنفصالية بأعضاء غير

فاعلين. وليس هناك مثال أفضل للمعارضة السورية الميالة للإنقسام أكثر من كمية الأحزاب الكردية المذهلة، التي تتغير أعدادها بشكل متواتر للغاية، بحيث نادراً ما يذكر مراقبان للمعارضة، في تقاريرهما، العدو نفسه.

وعلى الرغم أن مؤشرات أخرى- التظاهرات الشعبية، تجمعات المجتمع الأهلي، حضور المعارضين في الإعلام- تعكس صورة النشاط المعارض المتزايد من العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠٠٥، فإن عضوية الحزب قد إنخفضت، بالواقع، خلال تلك الفترة. فالأحزاب أثبتت سخافتها وعدم كفاءتها، تحديداً في تجنيد الشباب. فرياض الترك، أكثر زعماء الحزبين المعارضين الحائزين على التقدير، جدّد شباب حزبه في السنة الماضية ووضع في ذهنه هذا المأزق المحيّر: "ليس لدينا منصة عمل متناسبة والظروف الحالية التي يواجهها هذا المجتمع... فطلاب الجامعات، الشباب، وأولئك القادمون من الأرياف، لا يجد أي منهم أي شيء يناسبهم داخل هذه المعارضة".

فالناصريون، الذين لا يزالون مؤيدين لقاعدة جمال عبد الناصر القومية العربية والاقتصاد الاشتراكي، واليساريون الذين يهيمنون على التحالف الحزبي المعارض الأكبر في سوريا، هو "التجمع الوطني الديمقراطي"، يُعتبرون، والى حد واسع، شيئاً من مخلفات الماضي، وبأنهم أشخاص متمسكين بإيديولوجيا إمارت مع إهمار الإتحاد السوفييتي. أما حزب الترك، ثاني أكبر حزب في "التجمع الوطني الديمقراطي"، فقد كان أحد القصص القليلة الناجحة. فالحزب الشيوعي سابقاً، أُعيد قولبته في حزب ليبرالي ذي قاعدة متجددة وقيادة أحدث سنّاً وأكثر شباباً. ويُعتبر هذا الحزب، بكل الحسابات، الحزب الوحيد الذي يمتلك عضوية مرتفعة باستمرار.

وبحكم إنقسام المجتمع السياسي السوري، أصبح العمود الفقري للمعارضة في فترة ما بعد "الربيع" (ربيع دمشق) مؤلفاً من المفكرين والناشطين المستقلين الذين يمتلكون، في أفضل الأحوال، قيادة من دون أتباع. وكما كان الناشط عمار قراي قد أشار: "حقاً، لا يوجد شيء كالمعارضة". فهناك ناشطون وكتاب مستقلون.

### الإنبعاض الإسلامي

بالرغم من عفو الأسد عن مئات الأعضاء في حركة الإخوان المسلمين خلال سنواته الثلاث الأولى من حكمه، ورغم جهوده المتكررة، برغم إخفاقها، في الإصلاح، لم يكن هناك مؤشر على أن النظام قد بدأ يصبح أكثر تساهلاً مع النشاط السياسي الإسلامي. فذكرى مجزة حماه، التي سحقت ثورة الإخوان المسلمين في العام ١٩٨٢، والقانون ٤٩ الذي يعاقب كل من هو عضو في الإخوان المسلمين بالموت، رغم أن معظم العقوبات قد تم تخفيفها إلى السجن مدة ١٢ عاماً، قد أدت إلى كبح مسألة وجود إسلامي منظم داخل سوريا.

وعلى الرغم أن من المستحيل تبيّن المدى الذي يتعاطف به الشعب مع الإخوان المسلمين، فإنّ التزايد وندرة التوجهات الليبرالية المؤثوقة سيجعلان من الإخوان المسلمين قوة سياسية جبارة إذا ما سُمح لها بالتحرك. ومع ذلك، وبرغم التوقعات المنذرة بالخطر، فمن غير المرجح إحتكار الإخوان المسلمين للسياسة السورية. فحوالي ٣٠ بالمئة من السوريين، الذين هم من الأكراد، المسيحيين، أو العلويين، يعارضون الإخوان المسلمين بسبب عجزها وتقصيرها، كما يعارضها عدد من المتحضرين من الطبقة العليا- الوسطى القلقون من الصرامة والتزم الأخلاقي الإسلامي.

أما الحزب الإسلامي الوحيد الموجود داخل سوريا فهو حزب التحرير الذي يمتلك أقل من ١٠٠٠ عضو، بحسب ما يقول ناشطوه. وقد أصبح هذا الحزب "كليشيه" بالنسبة للصحافيين للإشارة إلى التزايد في عدد النساء الحجابيات والرجال الملتحين، وهي إشارات عن النموذج المثالي للصحوة الدينية. وعموماً، على كل حال، لا يعتبر نوع الإسلام المنبعث في سوريا أصولياً ولا مسلحاً. فبدلاً من السقوط ضحية له، إستطاع النظام السيطرة على نشاطه عن طريق إحتكار المؤسسة الدينية وصقل وتلميع أوراق اعتمادها الإسلامية.

إنّ التوجهات الوهابية والسلفية التطهيرية منقسمة. فالبعض يؤيد صمتاً سياسياً وحتى التعاون مع الدولة، بينما ينصح آخرون بالتهيج والتحريض السياسي؛ فناشطوهم محدودون، الى حد كبير، بمجموعات نقاش صغيرة ومنتشرة، إذ ليس هناك من شبكة مؤسسة تستحق الذكر.

ومنذ صيف ٢٠٠٥، كان هناك صدمات متكررة بين القوى الأمنية وأولئك الذين تدعي الحكومة بأنهم مسلحين إسلاميين. وعلى كل حال، هناك نظرية مقبولة ظاهرياً، بأنّ النظام السوري قد نظم بعض هذه الهجمات، على الأقل، لإستشارة تعاطف الغرب وتبرير هجومها على إسلاميين مسلمين. إنّ توقيت هذه الصدمات، بحسب ما يقول المتشككون، كانت مناسبة جداً بالنسبة للنظام. فمنذ بدء احتلال العراق، أصبح النظام السوري واقعاً تحت ضغط هائل لإتخاذ إجراءات صارمة بخصوص المتمردين الأجانب الذين كانوا يستخدمون سوريا كنقطة لمباشرة العمل داخل العراق.

وقد حدث تفجير ٢٠٠٤ في المزة، في الوقت تماماً الذي كانت فيه إدارة بوش، الغاضبة من دعم سوريا للمتسللين، تفكر ملياً، وبصرامة، بكيفية فرض عقوبات مُفوضة من مجلس الشيوخ ضد سوريا. كما حدث تدفق لاحق بالهجمات عندما كانت لجنة ميليس تصل الى نتيجة تحقيقها الأولى عن إشتراك سوريا بإغتيال الحريري.

وقد وصفت مذبحة أخبار في شبكة تلفزيون العربية، وبشكل غير مقصود، دافعاً محتملاً لهندسة الصدمات عندما أشارت الى أنّ "الحادث يضع سوريا على قائمة الدول التي تواجه التهديد الإرهابي. وبالنتيجة، يأمل السوريون بأنّ يخفف الحادث من الضغوط العالمية عليهم، خاصة بما يتعلق بالتحقيق بإغتيال الحريري... ومدى السيطرة السورية على الحدود مع العراق".

وحتى لو كانت الهجمات عملاً لإسلاميين معادين، فإنّ حدوثها نبث فقط إنتشار الخلايا المسلحة المعزولة. فهؤلاء يتحكمون بدعم شعبي ضئيل جداً في شارع سوري لا يزال قلقاً من الصدمات العنيفة بين الإسلاميين والنظام في أوائل الثمانينات. وبسبب كبت النظام للتوجهات الإسلامية السياسية، فمن غير المرجح، بشدة، أن يظهر الإسلاميون كقوة معارضة رئيسة داخل سوريا، بصرف النظر عن كيفية تدبير الإخوان المسلمين لأنفسهم جيداً في المنفى.

### الحرب العراقية: شحن الطاقة أم إضعافها؟

بالنسبة للمؤيدين الملحّين على ما يُدعى قلب نظرية الدومينو- بأنّ إختيار صدام حسين سوف يرسل موجة مد من التوهج والحمية الديمقراطية في كل المنطقة- فقد تحولت الحرب لتصبح سيفاً ذو حدين. فالناشطون بالغوا في دعواتهم للإصلاح بإسم حماية سوريا من قدر العراق. لكن الحرب صدمت أيضاً كافة الناس وجعلتهم يفتشون خلف هذا النظام، الذي كان رئيسه الفخور يحافظ على الإستقرار في البلد. وقد أجبرت حمية الديمقراطية الجديدة لإدارة بوش دمشق على تبني لغة الإصلاح، لكنها سهلت، أيضاً، جهود الدولة لتصنيف المنشقين كخُدّام وتابعين للغرب. فإختيار صدام أثار مسألة تحريك المعارضة الكردية، لكنه بذلك فاقم من التوترات بين المعارضة الكردية والمعارضة العربية.

ورغم أنّ الأكثرية الساحقة من المنشقين السوريين كانوا قد أدانوا بقسوة حرب العراق، فإنهم قرنوا لومهم القاسي جداً بالدعوات للإصلاح. وفي أيار ٢٠٠٣، وبعد شهر فقط من سقوط بغداد، أحال ناشطو المجتمع الأهلي إلتماساً للرئيس محذرين من الإيديولوجيا والسياسات "العنصرية، المعرورة والشريفة" للولايات المتحدة وإسرائيل، وناشدوه القيام بالإصلاح لتقوية سوريا إزاء التهديدات الخارجية. وفي ٨ أيار ٢٠٠٤، نظم ناشطو المعارضة إعتصاماً غير مسبوق أمام البرلمان. وفي نفس الوقت، على كل حال، وجدوا أنفسهم، وبشكل متزايد، عرضة لإتهامات الخيانة. فعلى سبيل المثال، كان الإستثناء الوحيد للتعميم الإعلامي بخصوص الإعتصام، مقالة لرئيس تحرير صحيفة البعث، التي إتهمت المتظاهرين بمحاولة "تعزيز الضغوط الممارسة من الخارج".

وكان الناشطون العرب متناقضين حول حرب العراق، إلا أن الأكراد رحبوا بها يابتهاج جماعي تقريباً. وأشعل سقوط صدام حسين، رمز القمع الكردي، شرارة إنبعث القومية الكردية داخل سوريا. وبدأت جماعات المعارضة الكردية بإثارة التحريض بشأن الحقوق الكردية، بما في ذلك عودة الأراضي المصادرة في المنطقة الشمالية الشرقية، الحق بتعليم ودراسة اللغة الكردية، تقويم ومعالجة التمييز المنظم ضد الأكراد في الدوائر البيروقراطية الرسمية وجنسيات الأكراد التي نُزعت عنهم المواطنة السورية في العام ١٩٦٢. وبدأ عدد أصغر من الأحزاب بالمطالبة بحكم ذاتي سياسي وحكومة فيدرالية.

وقد قال مشعل تيمو، الناطق باسم "التوجه المستقبلي الكردي"، في ملاحظة له بأن "حرب العراق حررتنا من ثقافة الخوف... لقد شاهد الناس كردياً يصبح رئيساً للعراق وبدؤوا يطالبون بحقوقهم الثقافية والسياسية في سوريا". وفي آذار ٢٠٠٤، انفجرت مباراة لكرة القدم بشكل صدامات بين الأكراد والعرب في القامشلي، المدينة الشمالية الشرقية، مما أدى إلى تظاهرات كردية في كل مدن سوريا الكبرى. أما النظام السوري فلم يتوان عن سحق ما دُعي بالانتفاضة، مطوقاً وجامعاً آلاف الناشطين ومغرقاً المنطقة الشمالية الشرقية، التي يهيمن عليها الأكراد، بالقوى الأمنية.

أما تأثير هوض الأكراد على المعارضة ككل فقد كان مختلطاً، مرة أخرى. فبطريقة ما، لعبت مسألة انفجار القومية الكردية، وسط تزايد الضغط الأميركي والإسرائيلي على سوريا، لصالح النظام - قامت إسرائيل، قبل أشهر، بشن ضربة جوية على الأرض السورية. وفي حين إقمت صحافة الدولة عملاء أجانج ببدء أعمال الشعب، أجمت المؤسسات الأمنية الشكوك بأن الأكراد كانوا طابوراً خامساً - انفصاليون ويعملون لصالح التدخل العسكري الأميركي - ليحتوا بذلك الإضطراب والهيجان داخل الدوائر الكردية. حتى أن ناشطون عرب متحمسون كانوا ذات مرة متعاطفون مع القسم الكردي، ترددوا بدعم حركة يلجأ عدد من قادتها بمحبة وحنان إلى الرئيس جورج دبليو بوش، مثل أبو أسعدي (أبو الحرية).

ومن جهة أخرى، أجبر حجم الثورة الناشطين العرب على الاعتراف بأن الأكراد قوة لا يمكن تجاهلها بعد الآن. فالمعارضة العربية تناضل لإنزال ٣٠٠ متظاهر إلى الشارع، في حين أن المعارضة الكردية تستطيع إنزال مئات الآلاف. وكانت المعارضة العربية، قبل هذا الحدث، متجاهلة، إلى حد كبير، القضية الكردية بسبب شكوكها بأن النشاط الكردي كان غطاءً لمواصلة المطالبة بكرديستان مستقلة. أما الأكراد، فإتهموا بالمبالغة بالتعبير عن حرماتهم ومعاناتهم، كما إتهموا بمراجعة التاريخ لترسيخ الإدعاء الكردي بالأراضي السورية.

وبعد وقت قصير من الانتفاضة الشعبية، بدأ الزعماء العرب والأكراد بتشكيل إتصالات والإشتراك بعمليات تنسيق على مستوى منخفض. وأمل العرب بالعمل على ظهر القوة البشرية للأكراد، في حين أمل الأكراد بإدخال الحقوق الكردية إلى أجندة المعارضة العربية. فالأهداف كانت التغلب على الشكوك المتبادلة، التي كان النظام يربحها بإهتمام شديد، وإنشاء جهة موحدة للإصلاح. فالبروز المتزايد للقوى الكردية اعترف بها حتى الإخوان المسلمين، الذين بعد عام واحد تماماً من الانتفاضة الشعبية، أصدروا تصريحاً يعلنون فيه تكاتفهم مع الأكراد والاعتراف بشرعية مطالبهم، وذلك لأول مرة في التاريخ.

### هوية الحريري، حياة جديدة للمعارضة

في ١٤ شباط ٢٠٠٥، مزقت قبلة موكب الحريري لتقتله مع ٢٢ آخرين. ورمت الولايات المتحدة فوراً باللوم على سوريا وزادت من الضغط على النظام. وبالرغم من التأكيدات المتبجحة المنشورة بدايةً بأن سوريا لن تخضع للتحقيق الدولي الأحدث الذي هو ظاهرياً بحث وتحقيق في أنه في الحقيقة يهدف إلى تشويه سمعتها، فقد إنحنى الأسد في النهاية أمام الضغوط وأنهى ٣٠ عاماً من الإحتلال السوري للبنان. وكان لتنامي عزلة سوريا الدولية المتزايدة وخروجها المذل من لبنان تأثير نفسي عميق على المعارضة. وبحسب ما قال كمال اللبواني:

"أول مرة، كان يمكن مشاهدة إمكانية إنهاء النظام، حتى ولو كان ذلك أمراً بعيد الاحتمال، وبدأ الناس يفكرون بشكل أكثر جدية حول توفير البديل".

وشهد ربيع ٢٠٠٥ فورة بالجهود المبذولة لتوحيد صفوف المعارضة. تطورت الإتصالات المنخفضة المستوى بين العرب والأكراد الى صيغة "لجنة التنسيق الوطنية للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان"، وهو التحالف المعارض الأكثر شمولاً حتى تاريخه. وفي نيسان، أصدرت "لجنة إحياء المجتمع الأهلي"، أكبر تشكيل للمجتمع الأهلي السوري، تصريحاً تدعو فيه الى "فتح قنوات الحوار" مع كل شرائح المجتمع السوري، بما في ذلك الإخوان المسلمين.

ولأول مرة منذ مجزرة حماه ١٩٨٢ الشائنة، دعت مجموعة معارضة داخل سوريا للحوار مع الإخوان المسلمين. وبعد شهر من ذلك، قرأ الناشط والكاتب علي عبد الله رسالة من أمين عام الإخوان المسلمين، علي صدر الدين البيانوني، يشجع فيها على إكتشاف كل الحركات السياسية السورية؛ حتى أن حزب البعث الحاكم كان حاضراً وممثلاً. وكانت المرة الأولى التي يكون فيها الإخوان المسلمين ممثلين علناً داخل سوريا منذ العام ١٩٨٢. وبعد ذلك بوقت قصير، جلس الترك الى جانب البيانوني وأعلن نيته القيام بتشكيل تحالف مع الإخوان المسلمين. وتم وضع أسس العمل لإنتلاف معارض أوسع حتى.

### إعلان دمشق

وفي ١٨ تشرين الأول، قبل ٥ أيام فقط من صدور المحدد لتقرير الأمم المتحدة الأول حول إغتيال الحريري، كشف الإنتلاف الأكثر تنوعاً وتعدداً للمعارضة حتى تاريخه، عن "إعلان دمشق"، وهي وثيقة تؤسس لمنصة موحدة لأجل تغيير ديمقراطي. فالإعلان نشأ من رحلة سرية الى المغرب قبل بضعة أشهر فقط للمفكر ميشال كيلو للإجتماع مع بيانوني ومناقشة مبادرة جديدة لتوحيد القوى. وقد إتفق الإثنان على أربع مبادئ توجيهية رئيسية- الديمقراطية، اللاعنف، وحدة المعارضة، والتغيير الديمقراطي- وقد فوض بيانوني ميشال كيلو التفاوض حول تحالف مبني على أساس واسع لصالح الإخوان المسلمين. وسمح النشر الدولي للإعلان الأخير للمعارضة، قبل أيام فقط من صدور النتائج الأولى حول إغتيال الحريري، بالاستفادة من التغطية الصحفية المبالغ بها لسوريا وجعلت حول العثور على بدائل لنظام الأسد تكبر.

وصدر الإعلان مع خمسة توافيق لتحالفات حزبية، منظمات المجتمع الأهلي، وتسع مفكرين. وبغضون ٢٤ ساعة، بدأت عشرات الرباطات والأحزاب داخل وخارج سوريا بالإعلان عن دعمها. ولأول مرة في التاريخ السوري، توحد تجمع مؤلف من الأحزاب المتنازعة مع بعضها البعض والمفكرين المنتشرين الذين يمثلون القوميين الأكراد، القوميين العرب الإشتراكيين، الشيوعيين، الليبراليين والإسلاميين بظل قاعدة واحدة للتغيير الديمقراطي. أما ناشطو المجتمع المدني، الذين تكبروا سابقاً على الأحزاب السياسية، فقد ضموا قواهم إليهم، وتم تشكيل مجهود مدروس لضمان أن يكون الموقعون على الإعلان مرحباً بهم من أكثرية المحافظات السورية. وبحسب ما قال أحد الناشطين: "مع إعلان دمشق، فقط، بإمكاننا التحدث عن المعارضة السورية".

وقد تجنبت الوثيقة عدداً من القضايا النافهة التي لاحقت مجموعات المعارضة، وتراجعت عن إعلان دولة دينية، آخذة موقفاً بشأن أي نموذج إقتصادي أو تحديد لطبيعة الحل للمشكلة الكردية، بدلاً من القول بالإنكباب عليها مستقبلاً في إطار عمل ديمقراطي شامل. أما السمة البارزة الأخرى لـ "إعلان دمشق"، وعلى خلاف الإعلانات السابقة، فهو أنه أعقبتها لجنة مؤقتة للإشراف على التنسيق المستمر بين الموقعين على الإعلان.

وكانت الإنتقادات لإعلان دمشق، وبطرق شتى، دليلاً على تفاهة الإنقسامات التي سادت المعارضة. فالعبارة التي تشدد على إنتماء سوريا الى "النظام العربي" هي التي حفزت على إشعال النار من قِبَل القوميين العرب وكذلك الأكراد. وقد أدان بعض القوميين العرب هذا

الأمر بصفته تسوية دينية وحقيرة على حساب التراث العربي لسوريا، كما أدان بعض الأكراد المتطرفين، بشكلٍ مساوٍ، مسألة الرجوع فقط للهوية العربية فقط كدليل على الشوفانية العربية التي لا تنتهي. ومع إنكشاف هذه الإنتقادات، فإن جهود عدد من المنشقين تفشل يكتساب دعم واسع بسبب الأسلوب، وليس المحتوى.

أما الإنتقادات الحقيقية للإعلان، فقد دارت حول مسألة العودة الخاصة للإسلام كمرجعية، والذي رُجع إليه بصفته "دين وإيديولوجية الأكثرية" والمكون الثقافي الأكثر بروزاً في حياة الأمة والشعب"، كما دارت حول معالجة الحقوق الكردية. كما حذر بعض المعلقين من أنّ الجهود المبذولة لمحاكمة الإخوان المسلمين قد تفاقم التوترات الطائفية. واحتج أحدهم قائلاً بأنّ واضعي المسودة قد "سلموا، ومن دون أن يرف لهم جفن، تاريخ سوريا الطويل من العلمانية والفصل بين الدين والدولة". فبالنسبة للقضية الكردية، أثبتت ثلاث مجموعات كردية على مطالب "الإعلان" بخصوص التغيير الديمقراطي، لكنها رفضت، في النهاية، الإعلان وذلك على خلفية أنه كان غير كافٍ بشأن قضية الحقوق الكردية لأنه لم يعترف بوضوح وصراحة بالأكراد كقومية مستقلة ذات روابط تاريخية بالأرض.

فالميثاق بين المجموعات العلمانية والإخوان المسلمين كان نعمة هائلة بالنسبة للجانبين. إذ كان بإمكان الإخوان المسلمين إبراز صوتهم من خلال وسائل المجتمع المدني السوري، في حين تحصل العناصر العلمانية على تأييد حركة إسلامية بارزة. فبعد مؤتمر حزب البعث المخيب للآمال، أمل الناشطون العلمانيون بأن تخفف هذه الرابطة من الشكوك الشعبية من أنّ المعارضة العلمانية معادية للإسلام، نخبوية، وموالية للغرب.

وقد تسبب الإئتلاف بقرع جراس الإنذار للنظام الذي كافح على مدى ٢٠ عاماً لحرمان الإخوان المسلمين من الحصول على موطن قدم له في المجتمع السوري. وشن النظام هجوماً مضاداً من خلال بدائله داخل الدوائر المنشقة والفكرية. إذ طعنت "رحاب البيطار"، من التجمع الديمقراطي الحزب شبه المعارض، في صحة دوافع الموقعين على الإعلان، مرددة أقوال ومنطق النظام كالبغاء، وسط تدفق الضغوط الدولية، بأنّ أي تحدٍ للدولة يعرض أمن الشعب السوري للخطر. وقدم النظام نفسه كضامن للإستقرار وإتهم المعارضة بتجاهل الغدر الأميركي والإسرائيلي أو، وهو الأسوأ، تسهيله عن طريق السعي لتقويض الدولة.

ولسوء الحظ، لا تزال الإتهامات حول ولاء المعارضة تتردد بين أفراد الشعب الذي يسيطر عليه القلق.

### المعارضة والعالمية

لطالما كان هناك جدل قوي وعنيف داخل المعارضة السورية حول دور القوة الخارجية. فبالنسبة لأحد طرفي النقاش، المعارضة مجموعة هامة من الوطنيين الراضين لأي شكل من أشكال المساعدة الخارجية، خاصة الولايات المتحدة؛ والتي تعتبر إيديولوجيتها ملخصة بشعار "نحن لن نذهب الى الجنة على ظهر الشيطان". أما على الطرف الآخر، فإنّ المعارضة عبارة عن عدد قليل من الليبراليين المتناثرين المهمشين الذين يرحبون بأي، وبكل، ضغط ممكن يؤدي الى إضعاف النظام. فالمنطق المعتدل يدرك الحاجة للمساعدة الخارجية، إنما يرفض أي شيء يؤثر على أجندة المعارضة أو يسحب القوة والسلطة من يديها.

وقد أدى تطوران الى تفويض مؤيدي حركة الإصلاح. الأول، بدء مجموعات المعارضة في المنفى بالإنتشار في العام ٢٠٠٤، ليبدأوا بذلك بذل الجهود لصياغة علاقات بين القوى الخارجية والمحلية. أما التطور الثاني والأهم، فهو بدء النظام بالتضييق على الناشطين داخل سوريا في آذار ٢٠٠٥، وتصاعد هذا التضييق منذ ذلك الحين، مما حث الناشطين على السفر الى الخارج وتشجيع نظرائهم في المنفى على تشكيل لوبي للضغط على حكوماتهم نفسها (حكومات الدول الخارجية).

وكتف النظام من قمعه للناشطين خلال إنسحاب العام ٢٠٠٥ من لبنان الى مستويات غير مشهودة منذ "شتاء دمشق" ٢٠٠١. فقد بدأ النظام باعتقال ومضايقة ناشطي المجتمع المدني، وقام بالتحريف والتشويه لحرماتهم من التعبير في الإعلام. وفي منتصف آذار ٢٠٠٥، سحب

وزير الإعلام التراخيص من قناة "الحرّة" وراديو "سوا" اللتان ترعاهما الولايات المتّحدة لأنهما غطتا تظاهرة ١٠ آذار أمام قصر العدل. كما تم إغلاق موقع إلكتروني يقدم مقالات متكررة حول المعارضة يُدعى "موقع إيلاف الإلكتروني"، الى جانب الرسالة الإخبارية "كلنا لسوريا" الشديدة الأهمية. وقد بعث هذا برسالة واضحة الى الصحافيين الباقين بعدم الدخول مع المعارضة أو تغطيتها.

وفي أيار ٢٠٠٥، اعتقلت القوى الأمنية كامل أعضاء اللجنة الإدارية لمنتدى جمال الأتاسي لقراءتهم بصوت عالٍ رسالة من الإخوان المسلمين. ومن ثم تم إطلاق سراحهم جميعاً لاحقاً ما عدا شخص واحد، وتم إغلاق المنتدى نهائياً - وهي الرابطة الأخيرة التي نجت من إجراءات "شئنا دمشق" الصارمة. وارتفع عدد الاعتقالات العشوائية والإستدعاءات ومذكرات الجلب الأمنية بشدة وبسرعة. ومع حلول منتصف الصيف، كانت كل تجمعات المعارضة محظورة، أما أولئك الذين حاولوا الالتفاف على الحظر، فقد وجدوا منازلهم ومكاتبهم محاصرة بالقوى الأمنية. وشرح أحد الناشطين وقع ذلك على المعارضة: "لقد أصبح من المستحيل علينا، تقريباً، القيام بأي شيء داخل سوريا. لذا، كان أمام الناس خيارين: إما أن يتراجعوا ويعودوا لسابق عهدهم بالعمل السري، كالذي كانوا يقومون به في الثمانينات، وإما أن يسافروا وينظّموا أنفسهم في الخارج".

وبعد مؤتمرات عديدة عقيمة وفاشلة، إرتبطت المعارضة الداخلية والخارجية مع بعضها، وبنجاح، في كانون الثاني ٢٠٠٦ في واشنطن. فال مؤتمر لم يخلق إئتلاًفاً جديداً، إلا أنّ الأمور التي لازمتها نتيجة له من داخل سوريا شهدت كلها على إنجازها الوحيد. لقد كانت خطوة أولى هامة لكسر جدران عدم الثقة بين الناشطين داخل سوريا والمنفيين المقيمين في الولايات المتّحدة.

#### مهاجاة خدام المذممة تجدد نشاط المعارضة

في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥، صعد نائب الرئيس الأسبق عبد الحليم خدام، الذي كان ذات مرة منتقداً ثابتاً وقوياً للمعارضة، النظام والمعارضة على السواء بمهاجمته النظام بشدة على شبكة محطة أخبار العربية. فمعارضته توريت الأسد كان سراً معروفاً، إذ كان يفترض هذا الموقع لنفسه. وبعدها وصل الأسد الى السلطة، وجد خدام نفسه مهمشاً أكثر فأكثر الى أن قام بتقديم إستقالته كنائب للرئيس، أو أُجبرَ عليها.

وبعد هذه المقابلة، عاد وسكن في باريس، حيث أعلن من هناك تحالفه مع الإخوان المسلمين. وفي آذار ٢٠٠٦، إنتهى مؤتمر عُقد في بروكسل بالإعلان عن تحالف معارض جديد عُرف بـ "جبهة الإنقاذ الوطني"، الذي شدد على القيم الليبرالية: التعددية الدينية، العرقية، السياسية والفكرية، تعاقب السلطة ونهاية التمييز ضد الأكراد الذين وُصفوا بأنهم "شركاء في الوطن".

لقد كان إنشقاق خدام وتشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني" ضربة مفاجئة لثقة النظام بذاته، أكبر من "إعلان دمشق". ففي أفضل الأحوال، دل الإعلان على قرب حدوث وحدة أكبر داخل المعارضة، إلا أنّ ذلك الأمر بذاته لم يعزز موقف المعارضة داخل المجتمع. فبينما كان المنشقون يكافحون لتشكيل شبكة دولية وكانوا جائعين للحصول على تمويل، كان خدام يمتلك ثروة شخصية، ثروة من العلاقات الهامة ومعرفة وثيقة وأساسية بالأعمال الداخلية لنظام غامض سيء السمعة.

أما التحالف، فقد عزز مواقف خدام والإخوان المسلمين. فبالإرتباط مع خدام العلماني، يكون الإخوان المسلمين قد أبدوا تشوقهم وحماسهم بجعل البراغمية السياسية أولوية على حساب الإيديولوجية الضيقة. وربما يكون ذلك قد خفف من قلق العلويين و قادة الجيش الذين كانوا يعتقدون بأنّ حركة الإخوان المسلمين الأولى في السلطة ستكون التخلص من الموالين القدامى للنظام. كما أن بإمكان خدام إجتذاب البعثيين بطريقة لا يتمكن منها البيانوني. فنائب الرئيس السابق نشر رسالة مفتوحة لبعثيي النظام، مزيناً لهم رفض الولاء لزمرة العائلة الصغيرة الحاكمة لسوريا، وتقديم ولاءهم، بدلاً من ذلك، الى البلد الأم التي إدعت "جبهة الإنقاذ الوطني" بأنها تمثلها. ويمكن

للإخوان المسلمين الاستفادة أيضاً من علاقات وإتصالات خدام الدولية والداخلية. وفي هذه الأثناء، كان الإخوان المسلمين قد قدموا لخدام رخصته الإسلامية، بحيث بإمكانه العمل الآن على ظهر دعمهم داخل سوريا.

على كل حال، فقد أعادت "جبهة الإنقاذ الوطني" فتح الإنقسامات داخل المعارضة الداخلية التي كان "إعلان دمشق" قد أمل بختمها. ولم يقم أي من الناشطين داخل سوريا بالإعلان صراحة عن دعمه لهذه الجبهة- فقيامهم بذلك يحمل في طياته عقوبة السجن القاسية بشكل مؤكد- إلا أنّ معظم المنشقين إنقسموا الى معسكرين. فقد عارض أحد المعسكرين بحماس، من حيث المبدأ، التعامل مع خدام، رمز النظام البعثي القومي والمخطط والمنفذ لإجراءات "شتاء دمشق" الصارمة. كما أدان البعض في هذا المعسكر الأول التحول الجاري بمركز جاذبية المعارضة من دمشق الى أوروبا الغربية، هذا مع العلم بأن خدام كان قد فرّ الى باريس. بينما إنتقد البعض غيظ وسخط المشاركين بمؤتمر جبهة الخلاص الوطني لعدم ضمه أياً من الناشطين من داخل سوريا. وعبر منتقدون آخرون عن رثائهم لفشل الإخوان المسلمين بالتشاور مع حلفائهم الجدد في "إعلان دمشق". وكان البعض في لجنة إعلان دمشق المؤقتة، قد هملوا، في الواقع، لفكرة إبعاد الإخوان المسلمين، رسمياً، عن صفوف "الإعلان".

أما المعسكر الثاني، وفي حين كان متفاناً، بحذر، بخصوص جبهة الخلاص الوطني كصيغة سياسية، وفخوراً ومسروراً بشأن ظهور تحالف معارض، فإنه لا يزال قلقاً من شخصية خدام. فهذا الحدث يهيمن عليه ليبراليون منشقون وأكثر تقبلاً للمساعدات الخارجية، كما يهيمن عليه أولئك الذين هم من أشد المتعصبين لفي معارضتهم للنظام. فالترك، الذي دعا بجرأة في تشرين الأول ٢٠٠٥ الى إستقالة بشار، قال علناً: "في حين أنه ليس علينا دعم خدام، فإننا لن نحاربه لصالح النظام"، مضيفاً بأن المعارضة مفتوحة للجميع، بما في ذلك المنشقين البعثيين اللاجئين (الى الخارج). وقد أيد عدد مهم من حركات المعارضة الخارجية جبهة الخلاص الوطني، حتى ولو كان ذلك غصياً عنهم. فحقيقة أنّ تشكيل جبهة الخلاص الوطني لم تؤد الى تقسيم المعارضة هي إحدى الدلائل المادية الملموسة والصلبة القليلة لقوة "إعلان دمشق" المتجانسة. "فالإعلان" قدم للمعسكرين المتنازعين مجموعة أفكار ومثل عليا متفق عليها، ولم يكن أي ناشط ملتزم يريد رؤية إنجاز المعارضة الجديدة، الأكبر والوحيد، ينحل بعد أشهر فقط من ولادته.

وكانت جبهة الخلاص الوطني قد باشرت، منذ ذلك الحين، بحملة دبلوماسية للحوار والشراكة مع قوى إقليمية معادية لبشار، بتأسيسها لإجتماعات ومكاتب لها في تركيا. كما وحدت علاقاتها مع العناصر المعادية لسوريا في لبنان، رافعة بذلك مخاوف دمشق من أنّ لبنان قد يتحول الى إنجاز أولي يمهّد ويفتح الطريق للتقدم أمام قوى المعارضة. فالإخوان المسلمين، على سبيل المثال، قاموا بمناقشة الآليات لمعارضة الأسد مع الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط. فنجاح المعارضة ببناء إئتلاف واسع، حتى ولو كان هشاً، وقدرتها على الحصول على دعم مبدئي من الحكومات الأجنبية، حث النظام على المضي بالهجوم.

### "شتاء دمشق" آخر

تصاعدت الإجراءات الصارمة التي بدأت في آذار ٢٠٠٥ الى هجوم محموم بعد إنشقاق خدام. إذ تشجع النظام وقام بتكثيف إجراءاته بسبب حدثين، على الأرجح. الأول، شعور نظام الأسد بأنه قد تفادى رصاصة مع تقرير الأمم المتحدة الثاني حول جريمة قتل الحريري. فعلى خلاف التقرير الأول الذي صدر في تشرين الأول ٢٠٠٥، لم تنتهم التقارير اللاحقة سوريا وجعل ذلك الأمر الغرب يشعر بصعوبة أكبر لجهة إبقاء الضغط على سوريا وتشبيته. ثانياً، إعتقاد النظام السوري، على الأرجح، بأن الولايات المتحدة منشغلة بالحرب على العراق وبقضية مواصلة إيران لبرنامج تسلحها النووي، وبأنها منهكة للغاية لتقوم بصرف أسمائها السياسي الثمين على تهييج النفوس لأجل القيام بالإصلاح الداخلي في سوريا.

وفي آذار ٢٠٠٦، عندما لم يكن هناك من شك بخصوص دعم الخارج لقوى المعارضة، قام النظام السوري بتضخيم إتهاماته للمنشقين، إذ إتهمهم بالإتصال غير المشروع مع عناصر أجنبية. وتم اعتقال اللبواني فوراً، كما وصفنا سابقاً، عقب عودته من إجتماعات مع مسؤولين أوروبيين وأميركيين وإتهم مبدئياً بالإنتماء الى منظمة محظورة، وبالتحريض على النزاع الطائفي والتسبب "بالضرر لصورة البلاد". وكان السيناريو الأسوأ لهذه الحالة السجن مدة ١٠ سنوات. ثم قام النظام لاحقاً برفع إتهامات جديدة ضد اللبواني: "الإتصال مع بلد أجنبي وحثه على المواجهة المباشرة"، ما يحمل في طياته عقوبة السجن المؤبد أو الموت.

أما بما يتعلق بصيف ٢٠٠٦، فإنه لم يتم السماح، عملياً، لأي منشق سوري بمغادرة البلاد. إذ يصادر العملاء الأمنيون جوازات سفر الناشطين أو ييلغوهم عن حظر السفر عليهم خلال الإستجواب. وغالباً ما يتم إبعاد الناشطين الى الحدود من دون سبب، كما حدث مع عدد منهم حاولوا السفر الى الأردن ولبنان في صيف ٢٠٠٦. وبرغم العفو العام الدوري المتكرر للسجناء السياسيين- إذ أطلق النظام سراح ٥ من أصل ٨ محتجزين بعدما أمهوا عقوباتهم- فقد تبنى النظام سياسة الباب الدوار للإعتقالات، بمعنى إطلاق سراح أحدهم فقط ليعود ويحتجز إنثنين آخرين بعد أيام، أو اعتقال الناشط نفسه، مرة أخرى، للمحافظة على مستوى ثابت من الضغط. فعلى سبيل المثال، تم إحتجاز سيف، المنتقد الصريح للنظام، مرتين خلال الأشهر الثلاثة بعد إطلاق سراحه.

كما تقوم القوى الأمنية بردع المجندين المحتملين من الإنضمام لقوى المعارضة عن طريق إجراءات هجومية عقابية متساهلة لمرة واحدة يقوم بها اشخاص غير منتسبين للمعارضة. وفي عودة الى أيام حافظ الأسد الإرهابية، فقد كان يتم حتى إنقاط المواطنين العاديين بسبب تمريرهم ملاحظات ضد النظام. وفي نيسان ٢٠٠٦، تم إحتجاز رجل متقاعد يبلغ من العمر ٧٠ عاماً بسبب ملاحظات كهذه مع أصدقائه في مقهى. وعند كتابة هذه الدراسة، كان مكان وجوده لا يزال مجهولاً. فحتى الفساد الذي كان موضوع عدد من حملات الدولة، والذي سبق ونوقشَ بصراحة في صحف الدولة، أصبح هو الآخر موضوعاً خطيراً. إذ تم إستجواب وتهديد فراس سعد، الذي أسس "المبادرة الوطنية لإنهاء الفساد في سوريا"، وذلك بعد نشره مذكرة مناهضة للفساد في ربيع ٢٠٠٦.

وفي ١٢ أيار ٢٠٠٦، وقع ٣٠٠ مفكر سوري ولبناني "إعلان دمشق- بيروت"، حيث دعا هؤلاء الى تطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا. فللهولة الأولى فسر النظام الوثيقة، غير المؤذية للمشاعر، كدليل على أنّ المعارضة السورية كانت تعمل رسمياً على تشكيل إتحاد مع الحكومة المعادية لسوريا في لبنان. فجنبلاط، السياسي اللبناني الأكثر تعبيراً عن إنتقاداته ومعاداته لسوريا، والذي كان قد دعا الى تدخل عسكري أميركي في سوريا، كان قد إنتقى مع أعضاء من الإخوان المسلمين السوريين ومع خدام.

وهاجم النظام الوريث الأهم للمعارضة. إذ إتهمت إفتتاحية في صحيفة "تشرين" التابعة للدولة، الموقعين على الإعلان بـ "تناسي كل ضحايا وتضحيات سوريا لأجل لبنان والإنضمام الى الشيطان وبالهجوم المفتوح ضد سوريا، بقيادة إدارة بوش". وبعد يومين من نشر هذه الإفتتاحية، إستدعت الشرطة السرية ميشال كيلو، الواضع الأساسي "للإعلان"، للإستجواب. ومنذ ذلك الحين وهو متهم بـ "إضعاف الشعور الوطني" و "نشر الأخبار الخاطئة والمبالغ بما التي بإمكانها التأثير على مكانة وهيبة الدولة".

وإستهدفت الإعتقالات كل عنصر من عناصر المعارضة- مناصري حقوق الإنسان، القوميون العرب، الأكراد، اليساريين، الليبراليين. وكانت الدولة تقصد بذلك تحذير المعارضة بأن لا أحد مستثنى من الجزاء إذا ما صاغ تحالفات مع حكومات أو عناصر خارجية. وبدأ الناشطون يتحدثون عن "التصفية الأخيرة" للمعارضة. وعلى كل حال، وعقب حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان، أطلق النظام سراح ثمانية من أصل عشرة من الموقعين على "إعلان دمشق- بيروت" من الذين كان قد إعتقلهم. كما عزز "النصر" المعلن لحزب الله وسوريا على إسرائيل من ثقة النظام السوري بنفسه وزاد من شعبية الأسد داخل سوريا. فالنظام لم يعد يشعر بأن لديه ما يخاف منه من المعارضة السورية المتحدة مع الحكومة اللبنانية الضعيفة والفاقة للمصداقية. فالكل سواء، حيث لم يتم إطلاق سراح ميشال كيلو ولا أنور البني، وهو محام يدافع عن ناشطي "ربيع دمشق"، من السجن.

غيرت إنتصارات الإسلاميين المذهلة في العراق، مصر وفلسطين خلال العام الماضي، وكلها حصلت في إنتخابات بضغط أميركي، إلى حد كبير، مجرى رياح إدارة بوش المؤيدة للديمقراطية. فواشنطن إهتزت، وهذا مفهوم، بسبب النتائج غير المقصودة لحملة الديمقراطية. فهي لا يمكنها تحمّل تعزيزاً أكبر لحالة معاداة الأمركة في المنطقة. كما كان القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين قد أوضحوا بأنهم لا يريدون حصول زعزعة إستقرار نظام الأسد العلماني بسبب تخوفهم من الفوضى التي قد تقود إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة. ومع ذلك، لا يجب أن يحصل ردع للجهود الأميركية في رعاية وتنشئة المجتمع المدني في سوريا، حتى في الوقت الذي تبتعد فيه واشنطن وتنقلب على أفكارها بتغيير النظام وتعزيز حالة عدم الإستقرار. فقمع النظام منع ظهور بديل ليبرالي لحزب البعث. أما أولئك الباحثين عن إيديولوجية جيدة بين أوساط الشباب السوري، فقد تحولوا، أكثر فأكثر، إلى الإسلام أو إلى تصقوا بهوياتهم العلمانية. وكما كان المفكر ياسين الحاج صالح قد علق: "عندما تقوم بقمع الأحزاب لأجل كل الأهداف العملائية، فإنك تسجن الناس في إطار عمل العضوية التقليدية أو العضوية ذات التمرکز العائلي... وقد عزز سحق الإستقلال، أي الحياة السياسية الحرة في سوريا، الفرصة لعودة ولادة العلمانية كما أدى إلى خلق هذه الأزمة".

وفي الوقت الذي تمنع فيه أجهزة أمن الدولة منتديات المجتمع الأهلي العامة من الإنعقاد، تقوم مجموعات النقاش الإسلامية غير الرسمية بالإنتشار. وبرغم أن دعوة هؤلاء بالأرض الخصبية للعسكرة الإسلامية أمر مبالغ فيه، فإنهم لا يفسحون المجال لإصلاحيين إسلاميين. أما منتديات المجتمع الأهلي فمواقع شديدة الأهمية لنشر الدعاية الليبرالية والإيديولوجيات البديلة. فالمعارضة السورية ستضع، فقط، بمرور الوقت، ويجب إعتبارها بمثابة إستثمار طويل الأمد، وليس شيئاً سريعاً على المدى القصير يمكن إستخدامه لزعزعة أو تهديد النظام السوري. إن إستخدام الدعم للمعارضة كهراوة ضد النظام السوري لن ينجح، لأن المعارضة ضعيفة جداً لكي تشكل تهديداً جدياً للنظام. كما أن التكتيك سيئوه سمعة المعارضة يجعلها تظهر بمظهر الأداة بيد القوى الأجنبية، وهو أمر يجعل المسؤولين السوريين في غاية السرور لإستغلاله. وليس هناك من صيغة بسيطة أو سهلة لتعزيز المجتمع الأهلي والحركات الديمقراطية في سوريا. إذ لن تنتج سنوات من المساندة الأميركية معارضة قادرة على الإطاحة بالأسد، ودمشق تعلم هذا، وإذا ما كانت تعتبر بأن واشنطن تقوم بدعم وتقوية المعارضة كبيدق سياسي زائل في لعبة الشطرنج، فيمكنها الإنتظار حين يزول الضغط بدلاً من المباشرة بإصلاح داخلي.

وبرغم خطاب إدارة بوش حول دعم الحريات في الشرق الأوسط، فإن سياستها السورية التي كانت تركز عليها بشكل لا مثيل له تقريباً، كانت تدور حول تغيير سياسة الأسد الخارجية، التي يدعمها السوريون بشكل ساحق، وليس على تغيير سياسات الأسد المحلية أو على تحسين الظروف داخل سوريا، وهذا ما تريده سوريا. فهذا التركيز يجعل من الصعب جداً على المعارضة السورية دعم الخطاب والسياسات الأميركية المؤيدة للديمقراطية، والتي تعتبر بمثابة حجج وذرائع لزعزعة الأنظمة التي تعارض المصالح الأميركية في المنطقة. فمطالب واشنطن بوقف سوريا دعمها لحماس أو منظمات فلسطينية راديكالية أخرى، في حين تبقى صامتة بوجه مصادرة الأراضي الفلسطينية، يضع المعارضة السورية في موقف مستحيل مقابل الولايات المتحدة. فالمعارضون للنظام بحاجة للدعم الخارجي للدفاع عن أنفسهم، لكن ليس بإمكانهم التحول إلى الولايات المتحدة، التي تعتبر بلداً غير موثوق بشكل واسع بسبب دعمها الثابت لإسرائيل.

أصبح الموقف الأخرق والفظ الذي وجدت المعارضة نفسها فيه ظاهراً بسرعة مع نهاية العام ٢٠٠٥، عندما سعى البيت الأبيض للوصول إلى المعارضة السورية والتطرق إلى قضيتها علناً. فقد طالب بوش، في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٥، بإطلاق سراح اللبواني من السجن إلى جانب مناصرين آخرين للمجتمع الأهلي، وأصر على أن "تبدأ سوريا بإستيراد الديمقراطية". وبعد ذلك، وفي شباط ٢٠٠٦، أعلنت الإدارة

الأميركية عن قرارها بمنح مبلغ ٥ مليون دولار لتعزيز حكم القانون، محاسبة الحكومة، إمكانية الدخول الحر الى المعلومات، حرية الكلمة، وانتخابات حرة ونزيهة في سوريا. وفي أوائل نيسان ٢٠٠٦، عبر مسؤولو الإدارة الأميركية عن إهتمامهم بسماع وجهات نظر "جبهة الإنقاذ الوطني"، وهو إعلان غير ملزم لكنه التلميح الأول الى أن الولايات المتحدة ستعيد درس رفضها العنيد والصلب للحوار مع الإخوان المسلمين.

وع ذلك فقد وضعت هذه الخطوات المعارضة في موقف مفتقد للطمأنينة والثبات بشكل خطير، أي معتمدة على أسس مشكوك بها. وحثت إجتماعات اللبواني في واشنطن الوطنيين القوميين، المهيمنين على المعارضة، على إبقاء أنفسهم على مسافة من جهوده (اللبواني). وكان قرار التمويل الأميركي سبباً لمعضلة أكبر، ما سمح للنظام بإتهام الناشطين بأنهم دميّ خاضعة للولايات المتحدة. أما من جانبهم، فقد صرح الإخوان المسلمين، بدلاً من التعبير عن سعادتهم بأن الولايات المتحدة ستستمع الى مطالبهم، بأنهم لا يريدون شيئاً سوى أن توقف الولايات المتحدة دعمها لنظام الأسد؛ فالإخوان المسلمين غير مهتمين بالدعم الأميركي. ويصيب هذا الجدل عمق القومية العربية ويجد صداه لدى جماهير تشعر بأنها مطوقة ومحاصرة بشكل غير عادل من قِبَل الغرب العدائي المولع بالحرب.

ولا تزال سوريا قلب العروبة النابض، حتى ولو كانت الآن غير مسموعة تقريباً في باقي العالم العربي. وقد إستغل النظام، بذلك، هذه المشاعر لتشويه سمعة المعارضة. وأخير بوش مؤخراً الحكومة العراقية بأنه إما سيكون هناك "وحدة أو فوضى". وقال الأسد الشيء نفسه للسوريين، بأن ثمن التفكك - أي الإنشقاق - في الأزمة السياسية الراهنة هو الفوضى. فكارثة العراق أعطت مصداقية لإدعاء النظام بأن التدخل الأجنبي سيكون مدمراً.

أما رد المعارضة على التمويل، فكان متوقعاً. فقد رفضت كل أصوات المعارضة، ما عدا قلة، المساعدات علناً وبشكل قاطع لا يقبل الإلتباس. فالناشطون والمنشقون عملوا على تلميع وصقل أوراق إعتمادهم الوطنية بقوة ونشاط شديدين. وصرح ميشال كيلو: "لسنا أعداءً للنظام. نحن نريد إصلاحه من خلال مجهود وطني كبير لحماية البلاد، خاصة ضد أميركا". أما حسن عبد العظيم، فقد تحدث عن "إعلان دمشق" بالنيابة عندما قال محذراً: "إذا ما وجدنا أي شخص يقوم بتقبل مساعدات خارجية، فإننا عندها سنتخذ موقفاً حاسماً وقاطعاً ضده". كما رفضت فئة أصغر وأكثر تطرفاً الدعم المعنوي والديبلوماسي حتى لناشطين محتجزين ومُضايقين باستمرار.

والمقصود من بعض هذه الأمور تجنب الإتهامات بالخيانة، لكن ذلك يعكس أيضاً حالة عدم الثقة العميقة بالسياسة الأميركية، التي تبدو منحازة دوماً بإتجاه إسرائيل ومعادية لمصالح سوريا. وقد وفرت الحقيقة بأن إعلان التمويل في شباط ٢٠٠٦ قد جاء أثناء الحظر الأميركي على حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً في فلسطين، خامسة للمشككين الذين يعتقدون بأن الديمقراطية التي تحث عليها الولايات المتحدة ما هي إلا مظهر خادع مفصوح لأجل توسيع مصالحها الإستراتيجية. كما أن تردد الولايات المتحدة في صنع هدنة في لبنان في صيف ٢٠٠٦ أدى إلى تدمير ثقة إصلاحيين عرب أصدقاء للغرب بالولايات المتحدة وإلتزامها بحقوق الإنسان ومخلفاتها العرب.

هاذا الآن؟

لكي تبني الولايات المتحدة علاقة مستدامة مع المعارضة السورية وتعزز فرصها، سيكون عليها تجديد جهودها لتعزيز تسوية سلام شامل في المنطقة. إذ أن تسوية إقليمية بين إسرائيل وأعدائها الباقين في العالم العربي هي فقط ما سيقبل المشاعر الشعبية الراديكالية المعادية للأمركة في المنطقة، ويجعل من الممكن بالنسبة لقادة المعارضة السورية تقبل السياسات الأميركية وإعتناقها في المنطقة. وطالما أن بإمكان النظام السوري إتهام الولايات المتحدة بعدم تحديد موقفها من إدعاء سوريا بمرتفعات الجولان وكذلك إتهامها بدعم الجهود الإسرائيلية في إدعائها

ملكية الأراضي الفلسطينية وتسوية وضع الضفة الغربية، فإن المعارضة السورية ستبقى واشنطن على مسافة منها وسيتهمها النظام بإضعاف سوريا خلال أوقات الأزمة.

ولا تزال المعارضة السورية ضعيفة بوجه قوى النظام الهائلة من القمع وإحتكار الصحافة. وقد مكّن الإنترنت وتلفزيون الأقمار الصناعية المعارضة من نشر رسالتها، لكن هذه الإمكانيات لا تزال مقيدة ومحصورة ولا يمكنها منافسة الدولة. فرسالة المعارضة الليبرالية لا تصل سوى إلى النخب العليا من المجتمع المرتبطين بالعمل السياسي والذين يستطيعون الدخول إلى الإنترنت.

أما أكثر الأمور التي أضرت بالجدل الديمقراطي الكبير في المنطقة، فكان فشل الولايات المتحدة ببناء دولة متعددة وناجحة في العراق. فالعنف وعدم الإستقرار المرعيب للذات سادا الدولة المجاورة لسوريا منذ الغزو الأميركي، عززا من شرعية الأسد. إذ يعتقد الآن عدد من السوريين، الذين كانوا متشجعين، أولاً، بزعم بوش القائل بأن الشرق الأوسط جاهز للديمقراطية، بأن التجربة مع التعددية قد تكون محفوفة جداً بالمخاطر. فسوريا، كالعراق، مجتمع مؤلف من تنوع ديني وعرقي كبير، وليس هناك ضمانات بأن لا ينفجر العنف السياسي في سوريا إذا ما إهمل أمن الدولة. وقد إستغل الأسد هذا الخوف بإدعائه بأنه كما كانت واشنطن محطنة، تماماً، بشأن العراق، فإنها محطنة بعرضها أن سوريا جاهزة لتغيير النظام وللديمقراطية.

كما عززت الحرب في لبنان خلال صيف ٢٠٠٦، أيضاً، النظام وأضعفت المعارضة. فقدرة حزب الله على الثبات بوجه الغزو الإسرائيلي جعلته محبوباً للغاية في سوريا، وإنعكس ذلك بشكل جيد على الأسد، الذي كان مسانداً كبيراً لحزب الله. أما المعارضة السورية، بالمقابل، وبتحالفها مع معارضي حزب الله في لبنان، فقد خرجت ضعيفة من النزاع. ولم تضعف المعارضة الموالية لأميركا، بشدة، بسبب الحرب فقط، وإنما لأن الأسد إتهمها بدعم إسرائيل، ضمناً، ومعارضة "الموقف العربي". وبسبب شعبية حزب الله في سوريا عقب الحرب، كان الشعب السوري متعاطفاً مع هذا الجدل الرئيسي.

وبالرغم أن المعارضة السورية لا تزال لا تُقارن بالحكومة السورية، فإنها قامت بعدد من الخطوات المتقدمة على مدى العامين الأخيرين. أما أهمها، فهي البدء بالعملية الصعبة لتوحيد صفوفها حول مجموعة مطالب مشتركة مؤسسة على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وتخلي الإخوان المسلمين، الحزب الإسلامي الأقدم والأكثر إحتراماً، عن إدعائه بوجود تأسيس نظام القانون الإسلامي في سوريا حالياً، كم تخلى عن زعمه بأن السوريين من غير المسلمين لا يتقاسمون الحقوق السياسية كالمسلمين. وإعتنق زعيم الإخوان المسلمين لغة التعددية والحقوق المتساوية لكل المواطنين.

وبطريقة مشابهة، تخلى اليسار العلماني عن الماركسية والطليعية لصالح مطالب ليبرالية أكثر كلاسيكية بالحرية وسيادة القانون. أما مفاهيم حقوق الإنسان، إحترام الحريات الفردية، وحرية التعبير، فقد أصبحت الآن مطالب مشتركة لدى طيف قادة المعارضة السورية. أما ثقافة الليبرالية العظيمة فهي تنمو الآن بين أوساط الطبقات العليا والوسطى السورية، رغم أنها لا تزال في تنافس مع الأسلمة، المهيمنة على أوساط الطبقات الوسطى الأدنى. وبمرور الوقت، فقد يكون حتى للعنف في العراق وقع تعديلي على حروب الثقافة الموجودة الآن بين الليبراليين والإسلاميين. فالسوريون كانوا مرعوبين بسبب العنف في العراق، كما قاست جميع الأحزاب الأمرين لشجب وإدانة الطائفية وثورة العنف. أما في المدى الطويل، فإن ما سيساعد السوريين على تجاوز الحكومة الفاشستية هو خلق هوية مشتركة فيما بينهم. وأدى تطوير المعارضة للمبادئ المشتركة إلى الدفع قدماً بهذه العملية.

